دراسة تحليلية لدور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر(2014-2022)

An analytical study of the role of the agricultural sector in achieving food security in Algeria (2014-2022)



د/ مكي أحمد*

جامعة الجزائر03 ، (الجزائر)

Ahmedmekki3126@gmail.com

تاريخ الارسال: 2024/07/22 تاريخ القبول: 2024/12/22 تاريخ النشر: 2024/12/22

ملخص: *يحاول هذا المقال أن يكشف عن الإمكانيات الطبيعية للقطاع الزراعي في الجزائر، مستعرضا المساحة الزراعية الكلية والمساحة المستغلة منها، وكذلك المساحة الزراعية المخصصة للرعي، والأراضي الأخرى البور الصالحة للزراعة وغير المستغلة، كما يدرس المقال تطور الإنتاج الزراعي بين سنة 2014 و2018 وهذا حسب الإحصائيات المتوفرة، حيث أن الإنتاج الزراعي مازال يتم بالطرق التقليدية التي تقوم بهدر الموارد المائية والطاقة، كما أحاول من خلال هذا المقال إبراز مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والقيمة المضافة التي يقدمها الناتج الزراعي للناتج المحلي الإجمالي، ومقدار مساهمته في النمو الاقتصادي.*

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الناتج الفلاحي، الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة، التشغيل.

***Abstract**:This research reveals the natural capabilities of the agricultural sector in Algeria, where it dealt with the total agricultural area and the exploited area of it, as well as the agricultural area allocated for grazing, and other fallow arable and unexploited lands, as well as the development of agricultural production between the years 2014 and 2018, and this is according to the available statistics, As agricultural production is still carried out using traditional methods that waste water and energy resources, it also addressed the extent of the agricultural sector's contribution to achieving food security and the added value provided by agricultural output to the gross domestic product and its contribution to economic growth.*

***key words:**economic growth, agricultural output, gross domestic product, value added, ,employment*

*مكي أحمد

مقدّمة:

إن تطور القطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بحجم الإمكانيات والمؤهلات المادية والبشرية والطبيعية التي تملكها الدولة الجزائرية، وخلال السنوات الأخيرة سعت الجزائر لزيادة الدخل خارج قطاع المحروقات وإعطاء الأولوية لقطاع الفلاحة الذي يعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، والتحول من الاستيراد إلى التصدير، ولكن يبقى ذلك مرتبط بمدى استغلال الإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية بالطرق التقنية الحديثة.

وتحقيق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على الأمن الغذائي أصبح من الأولويات التي تسعى الدولة الجزائرية لتجسيدها، وهذا مرتبط بمدى الجدية التي تولها السلطات المعنية للقطاع الزراعي، حيث أن التبعية الغذائية زادت من صعوبة الأمر، خاصة بعد سنة 2020 وظهور جائحة كورونا التي سببت في توقف سلسلة الإمدادات الغذائية مما نتج عنها ارتفاع في الأسعار، وما زاد من صعوبة الأمر اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية سنة 2022 التي أدت كذلك إلى ارتفاع قياسي في أسعار المواد الغذائية والأسمدة الزراعية، والتي صاحبها مناخيا ارتفاع حاد في درجات الحرارة وقلة في نسب التساقط السنوية وهذا يزيد من صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي.

الإشكالية:

إن معضلة تحقيق الاكتفاء الذاتي والمحافظة على الأمن الغذائي أصبحت من المعضلات التي تعاني منها معظم دول العالم، وهذا بسبب التغيرات المناخية والارتفاع الحاد لدرجات الحرارة، وهذا ما صعب من وصول الإمدادات الغذائية لمختلف الدول في العالم علاوة على ارتفاع أسعارها، والجزائر من خلال إمكانياتها المادية والبشرية وفي ظل التغيرات المناخية العالمية تحاول المحافظة على أمنها الغذائي والتطلع نحو تصدير الفوائض الزراعية والغذائية .

ومن خلال التقديم السابق نطرح الإشكالية الآتية: **ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي والحفاظ على الأمن الغذائي في الجزائر؟**

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لموضوع الأمن الغذائي في الجزائر له عدة أسباب من بينها

- المساحة الزراعية في الجزائر والتي تصل إلى 44 مليون هكتار والتي لم نستطع من خلالها تحقيق الأمن الغذائي.
- عجز متواصل فبي تحقيق الإكتفاء الذاتي خاصة في المحاصيل الزراعية الأساسية.
- الإرتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية على المستوى الوطني.
- توقف سلاسل الإمدادات الغذائية نتيجة أزمة كوفيد 19 وكذلك بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، حيث ظهرت أهمية وقيمة تحقيق الاكتفاء الذاتي وامتلاك السيادة الغذائية لأنها تدخل في صميم المحافظة على السيادة الوطنية.

- تبني الحكومة الجزائرية لسياسة تقشفية إبتداء من سنة 2019 تشجع من خلالها الصادرات وتحد من الواردات خاصة في المجال الغذائي.

أهداف الدراسة: أهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على إمكانيات ومؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر.
- الوقوف على مدى تطور الإنتاج في القطاع الزراعي بين سنة 2014- 2018
- مدى مساهمة القطاع الزراعي في تقديم القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

منهجية الدراسة:

لقد استخدمت في هذه الدراسة منهج تحليل المضمون الذي يعتبر من الأساليب المنهجية التي تستخدم في مجالات متعددة لوصف المحتوى الظاهر، من خلال جمع المعطيات والبيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة والمنشورة في التقارير الدولية والعربية، وكذلك المجلات العلمية وبعض مواقع الانترنت من تقارير ومواثيق ومؤشرات اقتصادية للتعبير عن الظاهرة المدروسة، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة.

فرضيات الدراسة:

- إن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر تمثل 20% (والتي تمثل حوالي 9 مليون هكتار) من المساحة الزراعية الكلية والتي تصل إلى حوالي 44 مليون هكتار كفيلة بتحقيق الإكتفاء الذاتي واالتوجه نحو التصدير.

- إن ضعف الإنتاج الوطني من الحبوب والمحاصيل الزراعية سببه عدم وضع ستراتجيات تتلائم مع الإمكانيات الإنتاجية والتغيرات على الساحة العالمية.

- إن تطور القيمة المضافة وتقليص الواردات وترقية الصادرات، جاء نتيجة جهود حكومية وكذلك جهود فردية وجماعية.

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة تلقي الضوء على الإمكانيات الطبيعية للقطاع الزراعي في الجزائر، وكذلك التطور في الإنتاج الزراعي في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية والأمنية العالمية، ومدى تمكن الجزائر من تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه بالفائض من الإنتاج الزراعي نحو التصدير.

تقسيم الدراسة: لقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور أساسية .

- مفهوم الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.
- المؤهلات الزراعية للجزائر.
- تطور الإنتاج الزراعي بين 2014-2018.
- مساهمة قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي.

1- مفهوم الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

إن الاكتفاء الذاتي يقصد به في العموم أن تعتمد الدولة على إمكانياتها المادية والبشرية والطبيعية للحصول على الاحتياجات اللازمة من الغذاء، بهدف التقليل من التبعية الغذائية والسياسية والاقتصادية، كما أن الاكتفاء الذاتي مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي، وهو يعتبر من المفاهيم التقليدية للأمن الغذائي.

1-1 تعريف الفجوة الغذائية:

تعبر الفجوة الغذائية عن الفرق بين إجمالي الاحتياجات الغذائية من المنتجات الغذائية وبين إجمالي المنتج منها محليا، وكلما زاد ذلك دل على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء، أي أنها صافي الواردات من جملة الصادرات الغذائية الرئيسية، أي الفرق بين الكميات المنتجة محليا وجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي، ويتم تأمين العجز عن طريق اللجوء إلى الاستيراد(أحمد س.، 2020)

2-1 تعريف الأمن الغذائي:

أ- **تعريف منظمة الأغذية(الفاو)للأمن الغذائي:** عرفته منظمة الفاو بأنه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من حياة صحية ونشيطة"(الموسوعة، 2022)

ب- **وحسب لجنة الأمن الغذائي العالمي:** فإن مفهوم الأمن الغذائي يعني قدرة كل شخص جسديا واقتصاديا واجتماعيا على الحصول على تغذية كافية وسليمة ومغذية، تمكنه من تلبية حاجياته الغذائية ليعيش حياة سليمة ونشيطة(الموسوعة، 2022)

ت- كما يرتبط مفهوم الأمن الغذائي بمفهوم آخر قريب منه وهو **السيادة الغذائية** والتي تعني: "حق الشعوب في تحديد سياساتها الزراعية لتستجيب لحاجياتها وأولوياتها الغذائية"(سعاد، 2023)

ث- **الأمن الغذائي النسبي والمطلق: فالمطلق** يقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا النوع مرادف للاكتفاء الذاتي،أما **الأمن الغذائي النسبي**: فيقصد به قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية بانتظام.(ضو، 2022)

كما يختلف مفهوم الأمن الغذائي في الوقت الحالي عن المفهوم التقليدي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي، باعتماد الدولة على مواردها وإمكانياتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا، بمعنى آخر هو إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي.

ج- **تطور مفهوم الأمن الغذائي المستدام:** تطور مفهوم الأمن الغذائي لعدة اعتبارات اقتصادية وكمية، ثم اتجهت نحو اعتبارات كيفية وإنسانية، مما جعله ينتقل من المفهوم الكلي إلى الجزئي ومن الاهتمام بجانب العرض إلى الاهتمام بجانب الطلب ومن المستوى الدولي إلى المستوى الوطني

إلى المستوى الأسري والفردي، ومن الاهتمام بتوفير الحد الأدنى إلى الاهتمام بنوعية العناصر التي تحتويها الحصة الغذائية، مع الحفاظ على البيئة وضمان ديمومة الغذاء للأجيال القادمة(آمال، 2021)

2- المؤهلات الزراعية للجزائر

إن الأراضي الفلاحية في الجزائر تحتوي على الأراضي المستعملة في الزراعة والأراضي الرعوية والمروج الطبيعية والغابات فهي في مجملها تحتوي على 194 مليون 500 ألف هكتار منها حوالي 44 مليون أراضي زراعية وحوالي 9 ملايين هكتار أراضي صالحة للزراعة.

2-1 مساحة الأراضي الفلاحية.

الجدول رقم 01 :مساحة الأراضي الفلاحية. الوحدة: هكتار

الموسم الفلاحي	2015/2014	2016/2015	2017/2016
الأراضي المستعملة للزراعة	43395254	43396164	43771755
أراض أخرى	194778846	194777936	194402345
نسبة الأراضي المستعملة للزراعة%	%18.2	%18.22	%18.38

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018، نشرة 2021 بيانات خاصة بالفلاحة، نقلا عن وزارة الفلاحة.

(**أراضي أخرى:** وهي كل الأراضي غير المستعملة للزراعة ، وتشمل كل الأراضي البور والجبل والتضاريس المختلفة)

من خلال الجدول نلاحظ أن الأراضي المستعملة للزراعة كانت تمثل 18.2% في الموسم الفلاحي 2015/2014 ثم ارتفعت لتصل 18.38%سنة 2017/2016 وهذه النسبة صغيرة جدا مقارنة بالمساحة الإجمالية للجزائر المقدرة بـ 2381741 كلم^2، حيث أن أكثر من 81% من المساحة غير مستغلة وهي عبارة عن أراضي بور وجبال ووديان وصحاري وتضاريس مختلفة، وهذا ما يرشح الجزائر أن تصبح من الدول المنتجة للغذاء في المستقبل إذا تم التوسع في استصلاح الأراضي لأغراض زراعية وفلاحية.

2-2 الأراضي المستعملة للزراعة

الجدول رقم 02 : الأراضي المستعملة للزراعة. الوحدة: هكتار

الموسم الفلاحي	2015/2014	2016/2015	2017/2016
المساحة الزراعية الصالحة	8487854	8443425	8536486
الأراضي الصالحة للحراثة	7462081	7404176	74740807
مزروعات دائمة	1025733	1045249	1065661
أراضي رعوية ومروج	32968513	32910650	32798673
أراضي غير منتجة تابعة للمزارع.	1938887	2036089	2463614
مجموع الأرضي المستعملة للزراعة	43395254	43396164	43771755

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018، نشرة 2021 بيانات خاصة بالفلاحة، نقلا عن وزارة الفلاحة.

الجدول رقم 03 : الأراضي المستعملة للزراعة. الوحدة: %

الموسم الفلاحي	2015/2014	2016/2015	2017/2016
المساحة الزراعية الصالحة	19,56%	19,46%	19,50%
الأراضي الصالحة للحراثة	17,20%	17,06%	17,08%
مزروعات دائمة	2,36%	2,41%	2,43%
أراضي رعوية ومروج	75,97%	75,84%	74,93%
أراضي غير منتجة تابعة للمزارع.	4,47%	4,69%	5,63%

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول رقم 02.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتعدى 20% من المساحة المخصصة للزراعة وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المساحة المخصصة للزراعة(Department, 2023) ،وحسب المنتدى العربي للتنمية فإن 87.5% من الأراضي الصالحة للزراعة هي عبارة عن محاصيل بعلية، كما أن نسبة الأراضي المسقية لا تتعدى 20% من المساحة الصالحة للزراعة، وهذا ما يؤكد سبب نقص المردودية الزراعية في السنوات الأخيرة نظرا للجفاف والتغيرات المناخية التي تضرب الجزائر، أما ما يتعلق بالمزروعات الدائمة (مروج طبيعية، كروم، حقول أشجار الفواكه) فنسبتها لم تتعدى 3% وهي نسبة تؤكد أن السياسة الزراعية للدولة لا تهتم بجانب غرس الأشجار المثمرة، وهو ما يجعل هذه المساحات لا تكفي لتلبية الطلب الوطني من هذه المحاصيل، ولا بد على الدولة الجزائرية من تدارك هذا النقص والعجز بتبني سياسات زراعية تساهم وتدعم غرس الأشجار المثمرة خاصة في المناطق الجبلية، مع دراسات مسبقة للتربة وما هو النوع الأنسب لكل نوع من التربة وكل منطقة.

3-2 نصيب الفرد من الأراضي الزراعية والرعوية في الجزائر.

الجدول رقم 04 : نسبة الأراضي الزراعية والرعوية ونصيب الفرد منها

المساحة الإجماليةكلم^2	عدد السكان	مساحة الأراضي الزراعية/ هكتار	نسبة الأراضي الزراعية	الأراضي الزراعية هكتار/ للفرد	مساحة الأراضي الرعوية/ هكتار	نسبة الأراضي الرعوية	أراضي رعوية هكتار/ للفرد
2381741	42577000	43771755	%18.38	1.05	44553283	% 19	1.16

المصدر: بيانات الموارد المائية المتجددة ومناطق الأراضي الصالحة للزراعة والمناطق الرعوية في البلدان العربية، تقرير المنتدى العربي للتنمية 2014، بالنسبة لمساحة الأراضي الرعوية ونسبتها ونصيب الفرد من الأراضي الزراعية والرعوية./ الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للمساحة وعدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية ونسبتها 2020.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الأراضي الزراعية هي18.38% وهي نسبة صغيرة بالنسبة للمساحة الكلية أما إذا نظرنا إلى نصيب الفرد من الأراضي الزراعية فهو 1.05 هكتار ونصيب الفرد من الأراضي الرعوية هي 1.16 هكتار وهي مساحات لا تكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي حتى على المستوى الفردي

والعائلي، ولا بد للسلطات المعنية ممثلة في وزارة الفلاحة أن تتبنى سياسة زراعية للتوسع في استصلاح الأراضي البور ورفع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية والرعوية، والوقوف في وجه مافيا العقار التي تستنزف الأراضي الزراعية خاصة في المناطق السهلية المحاذية للشريط الساحلي (Ahmed bousmaha, 2019) ، وكذلك توسيع الأراضي الرعوية، كما يتم تنظيم الرعي خاصة في المناطق السهبية مع الحفاظ على الغطاء النباتي بالابتعاد عن الرعي الجائر وغير المنظم الذي يهدد الغطاء النباتي والثروة الحيوانية.

4-2 أقسام الأراضي الزراعية:

تنقسم الأراضي الزراعية إلى أربعة أقسام وهي أراض قابلة للزراعة وأراضي صالحة للزراعة وأراضي المساحات المحصولية والأراضي المسقية.

أ- **أراضي قابلة للزراعة**: وهي الأراضي التي يمكن استصلاحها عن طريق إجراء دراسات حول المحصول الذي يمكن زراعته في هذه الأراضي، وتعتبر الأراضي قابلة للزراعة إذا فاقت مدة زراعتها 05 سنوات وتحولت بذلك إلى مراعي ومروج طبيعية(خديجة، 2010).

ب- **الأراضي الصالحة للزراعة**: وهي الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب والبقول الموسمية.

ت- **أراضي المساحات المحصولية**: وهي الأراضي التي يزرع فيه أكثر من محصول في السنة الواحدة وبشكل كثيف وهي تستعمل في الزراعات الحديثة، لكن في الجزائر أغلب الأراضي يزرع فيها محصول واحد في السنة(مكاوي، 2022).

ث- **الأراضي المسقية**: وهي الأراضي التي تزيد فيها مردودية الإنتاج، وكذلك تستعمل فيها الزراعة بشكل مكثف لأكثر من محصول في السنة، وهذا الأسلوب تعمل الجزائر على محاولة تطبيقه مستقبلا وبطرق وتقنيات حديثة(spudnik, 2023) .

3- تطور الإنتاج الزراعي بين 2014-2018.

إن تطور الأنتاج الزراعي في الجزائر مرهون بمدى الإمكايات المستعملة وطرق استخدامها، فرغم المساحة الزراعية الشاسعة إلا أن الجزائر تستورد أكثر من 70% من حاجاتها الإستهلاكية خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الأساسية، وتبقى عمليات الإستيراد من أجل تغطية الفجوة الغذائية عبارة عن قتل للمجهودات الفردية والجماعية التي يبذلها القطاع الزراعي، خاصة في السنوات الأخيرة أين تناقصت المردودية الإنتاجية بسبب نقص كميات التساقط وارتفاع درجات الحرارة، وهذا جعل من الصعب الحفاظ على المستويات السابقة للأمن الغذائي.

جدول رقم 05: تطور الإنتاج الزراعي بالجزائر **الوحدة: ألف قنطار**

أنواع الحبوب / الموسم الفلاحي	2016/2015	2017/2016	2018/2017
الحبوب الشتوية	34449	34779	60659
الحبوب الجافة	773	1072	1376
المزروعات البقولية	130311	130202	136571
الزراعات الصناعية	12802	12553	15873
الحمضيات	12032	13443	14774
زراعة الأشجار	33863	33889	34356
زراعة الكروم	5714	5666	5030
المجموع	258093	259827	297965

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018، نشرة 2021 بيانات خاصة بالفلاحة، نقلا عن وزارة الفلاحة.

الجدول رقم 06 : تطور الإنتاج الزراعي بالجزائر **الوحدة: %**

أنواعالحبوب / الموسم الفلاحي	2016/2015	2017/2016	2018/2017
الحبوب الشتوية	%13,3	%13,4	%20,4
الحبوب الجافة	%0,3	%0,4	%0,5
المزروعات البقولية	%50,5	%50,1	%45,8
الزراعات الصناعية	%5,0	%4,8	%5,3
الحمضيات	%4,7	%5,2	%5,0
زراعة الأشجار	%13,1	%13,0	%11,5
زراعة الكروم	%2,2	%2,2	%1,7

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول رقم 05.

من خلال الجدول نلاحظ أن الحبوب الشتوية المتمثلة في القمح بنوعيه (الصلب واللين) والخرطال قفز من نسبة 13% إلى 20.4% في حدود 34 مليون 449 ألف قنطار لموسم 2016/2015 ليصل إلى حولي 60 مليون 600 ألف قنطار خلال موسم 2018/2017 وهي زيادة معتبرة من ناحية زيادة الإنتاج، أما إذا قارنا هذه النسبة مع متوسط معدلات الاستيراد الذي يفوق 70% من الاستهلاك الوطني للحبوب فنجد أن الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 30% من الاستهلاك الوطني وهي نسبة ضعيفة جدا وتجعل من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب الشتوية (Radhia, 2017)

أما المزروعات البقولية(بطاطا، بصل، طماطم، والبطيخ بنوعيه) فوصل إنتاجها لموسم 2018/2017 إلى 136 مليون و571 ألف قنطار حيث فاقت معدلاتها 50% وهي نسبة معتبرة حققت الجزائر من خلالها جزء كبير من الاكتفاء الذاتي في هذا النوع من الأغذية.

أما إنتاج الحمضيات والزراعات الصناعية فتراوحت نسبة إنتاجها بين 4% و6% وهي نسب ضعيفة جدا بالمقارنة مع ما تملكه الجزائر من مؤهلات في هذا المجال، أما ما يتعلق بإنتاج الأشجار المثمرة فتقلص من نسبة 13% لموسمي 2016/2015 و2017/2016 إلى نسبة 11.5% لموسم 2018/2017 وهذا التراجع

يدل على أن هناك ما يعيق هذه الشعبة في الحفاظ على المساحات المخصصة لها، بتخصيص جزء من العقار الزراعي المخصص لزراعة الأشجار والحمضيات والحبوب لتشيد العمارات السكنية دون أن ننسى مافيا العقار التي ساهمت في الاستحواذ على جزء كبير من العقار الفلاحي بطرق غير شرعية.

وإذا قارنا هذه النسب والقيم مع نسبة الاكتفاء الذاتي للجزائر من المواد الغذائية والحبوب نجد أن الجزائر حققت حوالي 70% من الاكتفاء الذاتي في إجمالي المواد الغذائية وحققت نسبة 30% من الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب بمختلف أنواعها(صعب، 2014)

4- مساهمة قطاع الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي

1-4 تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

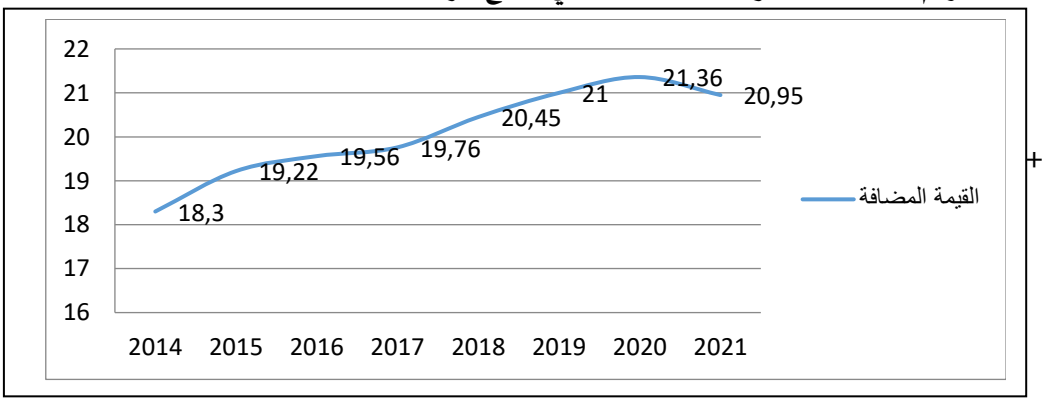
تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى، كما أن هذه المساهمة تتعلق بمدى اهتمام الدولة بتنمية القطاع الزراعي، وكذلك بذل الجهود المالية والبشرية من أجل النهوض بالقطاع وتطويره(Rachide, 2014) والجدول التالي يبين مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 07: تطور القيمة المضافة في قطاع الزراعة بالجزائر. الوحدة مليار دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القيمة المضافة	18.3	19.22	19.56	19.76	20.45	21	21.36	20.95
نسبة القيمة المضافة % (من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي)	10.30	11.60	12.20	11.80	11.90	12.30	13.20	12.20

المصدر: (https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ) بيانات البنك الدولي 2021 .

الشكل رقم 01: منحنى تطور القيمة المضافة في قطاع الزراعة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن القطاع الزراعي شهد تطورا ملحوظا بين سنة 2014 وسنة 2021 حيث كانت أعلى قيمة مضافة في سنة 2020 بقيمة 21.6 مليار دولار أمريكي وهي السنة التي تم فيها تقليص فاتورة الواردات،كما أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فاقت نسبة 10 % لتصل سنة 2020 إلى 13.8 % وهي نسبة معتبرة بينما كانت القيمة المضافة للقطاع الزراعي سنة 2004 لا تتعدى 10 مليار دولار أمريكي بنسبة تقدر بحوالي 5 %، وهذا يبين الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة من أجل تطوير هذا القطاع من خلال تخصيص مبالغ مالية للقطاع وتشجيع المستثمرين من خلال إلغاء الضريبة على مشاريع الاستثمار في المجال الزراعي وتقديم عروض تحفيزية من أجل الاستثمار(عطية، 2021)

كما ساهم قطاع الزراعة بنسبة 12.4% في إجمالي الناتج المحلي الخام سنة 2022 بقيمة 23.95 مليار دولار وبمتوسط نمو سنوي وصل إلى 2.7% مع تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 73 %(أحمد ل.، 2022)

2-4 اليد العاملة في قطاع الزراعة

الجدول رقم 08: نسبة العاملون في قطاع الزراعة.(من إجمالي المشتغلين) **الوحدة: %**

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة العاملون من الرجال(من إجمالي الرجال العاملون)	11	11	11	12	11	11	12	12
نسبة العاملون من النساء(من إجمالي النساء العاملات)	3	4	4	4	4	4	4	4

المصدر: (https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ) بيانات البنك الدولي 2021 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة العاملين من الرجال في قطاع الزراعة لم يتعد 12% من إجمالي الرجال العاملون، بينما نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة لم تتجاوز 4% من إجمالي النساء العاملات وهذه النسب تعتبر ضعيفة إذا قارناها بالمساحة الزراعية التي تصل إلى حوالي 44 مليون هكتار، كما أن نسبة الرجال العاملون في قطاع الزراعة كانت 24% سنة 1992 و 14% بالنسبة للنساء، أي أن العمل في قطاع الزراعة تقلص بنسبة 10% بالنسبة لكل من الرجال والنساء، وهذا يدل على أن المجتمع الجزائري تحول من مجتمع زراعي ريفي إلى مجتمع يشتغل في بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، وأن هنا عزوف عن العمل في هذا القطاع خاصة من طرف فئة الشباب.

وحسب إحصائيات وزارة الفلاحة لسنة 2021 فإن عدد العاملين في قطاع الزراعة ارتفع من 900 ألف سنة 2018 ليصل إلى 2.6 مليون سنة 2021 وهذا يدل على عودة النشاط للقطاع الفلاحي، كما أن الزراعة في الشمال تعاني نقص في اليد العاملة بسبب جوانب قانونية تتعلق بالتأمين وكذلك الأجر غير المناسب نظرا للجهد الكبير الذي يبذله العامل خاصة في الظروف المناخية القاسية، وكذلك تغير الثقافة التشغيلية بالنسبة لشريحة الشباب.(أحمد ل.، 2022).

3-4 مساهمة قطاع الزراعة في ترقية الصادرات:

إن الصادرات تعتبر من الأمور التي تسعى الجزائر لتثمينها وتشجيعها، لكن يجب أن تأتي خطوة التصدير إلى الخارج بعد أن تحقق الجزائر اكتفاء ذاتيا في المواد والسلع المصدرة وهذا من أجل الحفاظ على الأمن الغذائي الوطني، كما أن التصدير خارج قطاع المحروقات من الأهداف الرئيسية التي جاءت ضمن السياسات والبرامج الحكومية في السنوات الأخيرة.

– **الجدول رقم09: تطور الصادرات الزراعية والغذائية (2014-2020).الوحدة** : مليون دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات الزراعية	667	648.1	771.2	756.8	1239.4	1299.8	1404.6
الصادرات الغذائية	302	221.3	317.7	328.3	342.9	410.6	477.6

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 37 والمجلد 41

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات الزراعية كانت في حدود 662 مليون دولار سنة 2014 لتصل سنة 2018 إلى حدود 1.2 مليار دولار لتقفز إلى 1.4 مليار دولار سنة 2020 بزيادة تقدر بحوالي 200 مليون دولار في السنة، وإذا قارنا بين سنة 2014 وسنة 2020 نلاحظ أن حجم الزيادة في صادرات المنتجات الزراعية فاق 1 مليار دولار، أما صادرات المواد الغذائية فتراوح بين 300 مليون دولار و 500 مليون دولار بزيادة لم تتجاوز 100 مليون دولار في السنة وهي عبارة عن قيم ضعيفة، مما يدل على أن الصناعات الغذائية في الجزائر ما زالت تعاني من نقص في التجهيزات والمعدات التي تجعل من المنتوج الوطني يمتلك الأوصاف والمعايير الدولية والعالمية.

4-4 مساهمة القطاع الزراعي في تقليص الواردات الزراعية.

– **الجدول رقم 10: تطور الواردات الزراعية والغذائية (2014-2020).** الوحدة: مليون دولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات الزراعية	12872.2	10247	9085.7	10332.2	10306	9682.3	8462.3
الواردات الغذائية	9618.2	8297.8	7949.1	7212.1	7385.9	6925.9	7601.1

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 37 والمجلد 41

من خلال الجدول نلاحظ أن الواردات الزراعية تراوحت بين 12.9 مليار دولار سنة 2014 و 8.5 مليار دولار سنة 2020، بانخفاض قدر بحوالي 5.6 مليار دولار وهو انخفاض ملحوظ سببه ارتفاع نسبة الإنتاج الوطني وتقليص تكلفة الواردات، أما الواردات الغذائية فتراوحت قيمتها بين 9.7 مليار دولار سنة 2014 و 7.6 مليار دولار سنة 2020 بانخفاض يقدر بحوالي 2 مليار دولار وهو انخفاض معتبر في قيمة الواردات الغذائية، وبذلك نلاحظ أن حجم الوردات الزراعية والغذائية انخفض بحوالي 7.6 مليار دولار بين 2014 و2020

خاتمة:

إن هذه الدراسة تتعلق بدور القطاع الزراعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا من خلال الإمكانيات الزراعية المادية والبشرية وكذلك بالنظر إلى المؤهلات الطبيعية الهائلة للقطاع الزراعي، بالنظر إلى شساعة الأراضي الزراعية التي فاقت مساحتها 43 مليون هكتار، والأراضي الرعوية التي فاقت كذلك مساحتها 44 مليون هكتار بمجموع يقدر ب88 مليون هكتار، فهذه المساحة يمكن للجزائر من خلالها أن تحقق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي والفلاحي، بل ويمكنها أن تتحول إلى بلد زراعي بامتياز يقوم بإمداد العالم بالغذاء في المستقبل، لكن هذا مربوط بمواجهة كل التحديات الطبيعية والعوائق الأمنية، وذلك بتفعيل كل الطاقات المادية والبشرية والمالية المتاحة.

كما أن القطاع الزراعي ساهم مساهمة معتبرة في الناتج المحلي الوطني بنسبة تعدت 12 % وبقيمة مضافة وصلت إلى حدود 25 مليار دولار سنة 2021، كما ساهم في تقليص نسبة البطالة وتشغيل يد عاملة قدرت بـ2.6 مليون عامل سنة 2021 كما ساهم في ترقية الصادرات الوطنية وتقليص فاتورة الواردات بما يزيد عن 7 مليار دولار بين سنة 2014 و2020.

وكإجابة عن الإشكالية المطروحة نلاحظ أن القطاع الزراعي كان له دور إيجابي في تحقيق نسب معتبرة من الاكتفاء الذاتي، حيث أن الإنتاج الزراعي في الجزائر من سنة 2014 إلى غاية 2018 كان لا يغطي سوى 30% من الاستهلاك الوطني للحبوب، أما شعبة البقوليات فيغطي إنتاجها 50%من الاستهلاك الوطني، أما خلال سنة 2022 فوصل تغطية الإنتاج الزراعي للاستهلاك الوطني إلى حوالي 73%، ليبقى العجز الغذائي يقدر بحوالي 27 %.

من خلال ماسبق يتبين أن الفرضية الأولى والتي نصها " إن المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر تمثل 20% والتي تمثل حوالي 9 مليون هكتار من المساحة الزراعية الكلية والتي تقدر بحوالي 44 مليون هكتار كفيلة بتحقيق الإكتفاء الذاتي واالتوجه نحو التصدير" غير صحيحة لأن المساحة الزراعية لايتم استغلالها بالطرق الحديثة، مع وجود عوائق إضافية تعيق العملية الأنتاجية في مقدمتها التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة ارتفاعات قياسية، مع انخفاض في مستوى المياه السطحية والجوفية.

أما الفرضية الثانية والتي نصها" إن ضعف الإنتاج الوطني من الحبوب والمحاصيل الزراعية سببه عدم وضع ستراتجيات تتلائم مع الإمكانيات الإنتاجية والتغيرات على الساحة العالمية" فهي صحيحة لأن الأستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الجزائرية فيها الكثير من الهدر للطاقة والجهد ، فرغم أن الإنتاج الزراعي في ارتفاع مستمر إلا أن مستويات تحقيق الإكتفاء الذاتي والحفاظ على الأمن الغذائي بات مرهونا باستغلال كل الموارد المتاحة وبكفاءة وفعالية عالية.

أما الفرضية الثالثة والتي نصها "إن تطور القيمة المضافة وتقليص الواردات وترقية الصادرات، جاء نتيجة جهود حكومية وكذلك جهود فردية وجماعية" هي فرضية صحيحة نسبيا لأن الإستراتيجيات

الحكومية رغم أنها حققت نتائج إيجابية لكنها تبقى متواضعة بالمقارنة مع ما تمتلكه الجزائر من كم كبير من الإمكانيات المادية والبشرية، دو ن أن ننسى المجهودات الفردية والجماعيةللفلاحين خاصة في بعض الولايات الجنوبية من تحقيق فوائض في منتجات زراعية عديدة.

نتائج الدراسة:

- المساحة المستعملة للزراعة بلغت 18.4% من الأراضي الفلاحية التي تصل مساحتها 194 مل/ه
- نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتعدى 20% من مساحة الأراضي المستعملة للزراعة و75% من المحاصيل الزراعية هي عبارة محاصيل بعلية.
- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية 1.05 هكتار ونصيبه من الأراضي الرعوية 1.16 هكتار وهي قيم ضعيفة لا تكفي حتى لتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى الفردي.
- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر، حيث وصلت إلى 12.4% سنة 2021 بقيمة مضافة قدرت بـ 25 مليار دولار.
- اليد العاملة في القطاع الزراعي انخفضت بحولي 10% بالنسبة لصنف الرجال وكذلك النساء، لتعاود الارتفاع بعد سنة 2018 حيث كان عدد العاملين في قطاع الزراعة 900 ألف سنة 2018 ليصل إلى 2.6 مليون سنة 2021.
- الصادرات الجزائرية من المواد الزراعية في تطور مستمر حيث ارتفعت بقيمة تقدر بحوالي 200 مليون دولار سنويا أما صادرات المواد الغذائية فارتفعت بقيمة 100مليون دولا ر سنويا.
- انخفاض الواردات الزراعية بقيمة 5.6 مليار دولار بين سنة 2014 و2020 كما انخفضت قيمة الواردات الغذائية بحوالي 2 مليار دولار بين سنة 2014 و2020، وهذا يدل على نجاح السياسات والاستراتيجيات الحكومية في تخفيض تكلفة الواردات.

الاقتراحات :

- تثمين استغلال المساحات الزراعية المتوفرة، والعمل على توسيع استصلاح الأراضي البور.
- العمل على تكوين اليد العاملة في القطاع الزراعي من أجل زيادة المردودية والتصدي للتغيرات المناخية وفق الطرق العلمية الحديثة.
- زيادة الدعم والتمويل للقطاع الفلاحي مع تسهيل عمليات الاستثمار بتسريع رخص حفر الآبار من أجل سقي المحاصيل الزراعية لعدم كفاية مياه الأمطار.
- ربط القطاع الزراعي بالجامعة والبحث العلمي، من أجل تطوير منتجات زراعية تستجيب للتغيرات المناخية والحفاظ على المنتجات الفلاحية الأصلية.

ترقية وتنمية الاستثمار الفلاحي، خاصة في مجال الحبوب والأعلاف الحيوانية، عن طريق توسيع المساحات الزراعية المخصصة لذلك.

قائمة المصادروالمراجع:

قائمة المراجع باللغةالعربية:

الموسوعة. (18 7, 2022). الأمن الغذائي.. الطعام للجميع في كل مكان وفي كل زمان. تم الاسترداد من الجزيرة: /https://www.aljazeera.net/encyclopedia

- بوبكير آمال. (جوان, 2021). قياس الأمن الغذائي المستدام في الوسط الفلاحي- دراسة ميدانية على عينة أصحاب المستثمرات الفلاحية في الجزائر. مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، الصفحات 185-186.
- خالد ضو. (جانفي, 2022). العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآليات حمايته. المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 06 العدد 03، صفحة 83.
- سفيان الشارف بن عطية. (2021). مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 2000-2019 . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،المج 17، العدد 26 ، الصفحات 40-41.
- سلامي أسماء، سلامي أحمد. (أكتوبر, 2020). الفجوة الغذائية للحبوب وانعكاساتها على معدلات الاكتفاء الذاتي في الجزائر. مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 01، العدد 05 (خاص)، الصفحات 157-158.
- شليغم سعاد. (جوان, 2023). السيادة الغذائية للجزائر السياسات والمتطلبات. مجلة مدارات سياسية، المجلد 07 العدد 01، صفحة 208.
- عبد العليم عبد الرحمان متولي ، يحي حسن مكاوي. (11 02, 2022). أنواع الأراضي الزراعية. تم الاسترداد من almerja: (https://almerja.com/reading.php?idm=166275
- عبد الكريم صادق، محمود الصلح ، نجيب صعب. (2014). الأمن الغذائي في الدول العربية التحديات والتوقعات. بيروت، لبنان: التقرير السنوي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية – 2014.
- عياش خديجة. (2010). سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007. ماجستير كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- لؤي أحمد. (8 ديسمبر, 2022). الزراعة في الجزائر، الشمال يعتمد على الآلات والجنوب يستثمر في اليد العاملة. تم الاسترداد من الجزيرة: /https://www.aljazeera.net/ebusiness

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Ahmed bousmaha, a. b. (2019, decembre). planification foncière et espace agricole périurbains en Algérie, développement durable et territoires vol 01 n0 3 , Décembre 2019 ,p 03. *développement durable et territoires vol 01 n0 3*, p. 03.
- Department, S. R. (2023, april 26). *Agriculture in Algeria - statistics & facts*. Retrieved from statista department: https://www.statista.com/statistics/1181177/
- Rachide, A. (2014, june). aiming a productive a vaible of sustainable agriculture, for the emergence of Algerian economy in the formwork uniavaible globalization. *the emergIndustrial Economics Journal, N 06*, p. 11.
- Radhia, Z. (2017, decembre). agriculture en Algérie un performance séctorielle hors hydrocarbures. *journal of excellence for economics and management research, vol 01 , n 02*, pp. 326-327.
- spudnik. (2023, january). *13 Different Types Of Farming Practices Around The World*. Retrieved from spudnik: https://www.spudnik.com/13-different-types-of-farming-practices-around-the-world/